

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	23-March-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	250,000
TITLE :	Saudi Representative to OPEC Rules Out a Oil Prices Returning to Prices Above USD 100
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Faysal Abdul-Karim

PRESS CLIPPING SHEET



خلال افتتاح «منتدى الإعلام البترولي» (واس)

الاستثمارات النفطية ستزيد ٤٠ تريليون دولار في غضون ٢٠ سنة

مندوب السعودية لدى "أوبك" يستبعد عودة النفط إلى أسعار تفوق ١٠٠ دولار

□ الرياض - فيصل العبدالكريم

■ استبعد مندوب السعودية في «أوبك» محمد الماضي أمس، أن تعود أسعار النفط مجدداً إلى نطاق ١٠٠ إلى ١٢٠ دولاراً للبرميل.

وقال خلال تقديمه ورقة عمل في افتتاح «ملتقى الإعلام البترولي الثاني لدول مجلس التعاون» الذي يعقد برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بعنوان: «الإعلام البترولي الخليجي ... قضايا وتحديات»، «نتفهم أن كل الدول في حاجة إلى مستويات دخل أعلى (...) نحن نريد ذلك لكننا نريده لنا وللجيال المقبلة».

وشدد على عدم وجود دوافع سياسية وراء السياسة النفطية للمملكة. وقال «لا يوجد أي بعد سياسي لما نقوم به في وزارة النفط. رؤيتنا تجارية واقتصادية (...)». لا نقصد إلحاق الضرر بأي أحد ورؤيتنا ببساطة تتمثل في التالي: المنتجون المنخفضو التكاليف لهم أولوية الإنتاج وعلى أصحاب التكاليف المرتفعة أن ينتظروا دورهم (...) لسنا ضد أي أحد ولا ضد إنتاج النفط الصخري الأميركي، على العكس نرحب به لأنه يحقق التوازن في السوق في المدى الطويل».

وأكد الماضي أن انخفاض السعر يرجع إلى العوامل الأساس للعرض والطلب وليس أي سياسات غير اقتصادية. وقال «هل كانت أوبك قادرة على التحكم بالأسعار؟ ولو كان الجواب بالإيجاب لكانت فعلت ذلك. لكن ليس من مصلحة أوبك التحكم بالأسعار (...) من مصلحتها تحقيق التوازن في السوق، والسعر تحدده السوق الخاضعة للعرض والطلب».

واعتبر أن النفط بشكل وضعاً دقيقاً للدول المصدرة، لما يمثله من أهمية

بالنسبة إلى مداخلها، وأن كثيراً من الدول المنتجة والمنظمة رفضت استخدامه سلاحاً سياسياً.

وأشار إلى الزيادة في الطلب على النفط خلال السنوات الماضية نتيجة زيادة عدد السكان، وإلى أن الأيام المقبلة ستشهد زيادة الطلب على الطاقة، بسبب ارتفاع دخل ثلاثة بلايين شخص خلال العامين المقبلين. وأوضح الماضي، أن عدد سكان العالم سيبلغ ٧ بلايين إلى ٩ بلايين، وسيزيد بذلك الطلب على الطاقة بنسبة الثلث، منبهاً إلى ضرورة استثمار رؤوس الأموال لتأمين هذا الطلب. وتوقع أن تزيد الاستثمارات في العامين المقبلين نحو ٤٠ تريليون دولار.

وشدد على أن الاستثمار النفطي يتطلب استثمارات مالية عالية لضمان الاستقرار في الأسواق وقال «حصل تعاون بين أوبك ودول من خارجها أكثر من ١٩ مرة، ونتج من ذلك ست محاولات لخفض نسبي في الإنتاج، وثمان محاولات نتج منها ارتفاع في الأسعار».

وقدم المستشار الاقتصادي لوزير النفط، ناصر الدوسري، ورقة عمل ثنائية تناولت المتغيرات والتحديات في الصناعة النفطية الدولية، وأشار إلى أن العالم مستمر بالتغيير، فمطلع القرن ارتفع مستوى نمو الاقتصاد العالمي من ٤٩ إلى ٧٤ تريليون دولار، وتمكن ما يزيد على ٢٠٠ مليون شخص من تجاوز خط الفقر، وزادت الطبقة الوسطى من ١,٥ بليون إلى ٢,٣ بليون.

ولفت إلى أن عدد الأشخاص الحاصلين على أحد أنواع الطاقة الحديثة زاد من ثلاثة بلايين إلى خمسة، فيما لا يزال هناك بليوناً شخصاً لا يحصلون على أي نوع من الطاقة الحديثة، مشيراً إلى أن الطلب العالمي على النفط زاد خلال السنوات الـ

١٥ الماضية من ٧٥ مليوناً إلى ٩٣ مليون برميل يومياً، وأن معظم هذا النمو يأتي من الدول النامية، وعلى رأسها الصين والهند ودول الشرق الأوسط.

وقال «في ظل هذا التوسع الاقتصادي والنمو السكاني، يتوقع أن يستمر العالم بطلب مزيد من الطاقة». وأضاف الدوسري: «إن التقديرات تشير إلى أن الطلب على النفط سيبلغ سنوياً حدود ١,١ مليون برميل يومياً خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة، نحو ١١٠ ملايين برميل يومياً. أن العالم سيحتاج إلى مزيد من الطاقة، وأثبتت الصناعة النفطية في السابق أنها قادرة على تلبية هذا الطلب المتزايد من خلال الاستكشاف الجدير والبحث والتطوير والتقنية».

وأشار إلى أن العالم اليوم ينتج جزءاً ليس بقليل من مكان ومناطق نفطية كانت في السابق من الصعب الإنتاج منها، كالنفط الصخري في الولايات المتحدة، أو الحقول البحرية العميقة في البرازيل، والرمال النفطية في كندا، فيما ساهمت السنوات الأخيرة في ظل بقاء أسعار النفط مرتفعة نسبياً في دعم زيادة المعروض العالمي إلى مستويات عالية، وأدت إلى تشجيع الاستثمارات النفطية في مكان لم تكن ذات جدوى اقتصادية.

وعن العوامل غير الأساس المؤثرة في الأسواق النفطية قال «يلاحظ أن العوامل الجيوسياسية كان لها تأثير كبير في مستويات الأسعار، فحدث الربيع العربي والحظر الاقتصادي على بعض الدول المنتجة أدت بدوره إلى دعم ارتفاع الأسعار، على رغم وفرة الإمدادات النفطية، إلى جانب المضاربة من المستثمرين على نزول الأسعار أو ارتفاعها، فهو بدوره كان ذا تأثير لا يمكن تجاهله».